الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/47/159
19 April 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٨٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/47/727/Add.1)]

٤٧/١٥٩ - تقديم المساعدة إلى بنن وجمهورية افريقيا الوسطى ومدغشقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٣٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تقديم المساعدة إلى اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وفانواتو ومدغشقر، وإلى قراراتها السابقة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى تلك البلدان،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ذي الصلة[1]،

وإذ يساورها القلق لاستمرار حاجة تلك البلدان إلى المساعدة، وخاصة لأن الكوارث الطبيعية تلحق بها آثارا ضارة،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من قيام تلك البلدان بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي فإن أداءها الاقتصادي والمالي في السنتين الماضيتين ظل سيئا بوجه عام، وإذ تؤكد على ضرورة دعم هذه البرامج بقوة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة النتائج المترتبة على الكوارث الطبيعية وعلى سياسات التكيف الجارية، ولا سيما النتائج الاجتماعية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الأزمة المالية التي تمر بها بنن قد أدت إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد وأن الآثار المدمرة المترتبة على الفيضانات المتكررة في السنوات العشر الأخيرة، متناوبة مع فترات من الجفاف واختلال معدلات هطول الأمطار، تشكل عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ سياسات التنمية واستراتيجياتها،

(١) انظر A/47/337.

وإذ تلاحظ كذلك الصعوبات الشديدة التي تواجهها حكومة جمهورية افريقيا الوسطى منذ عام ١٩٨٢ في تحقيق أهداف برنامجها الإنمائي بسبب الآثار الضارة المترتبة على الأحوال الاقتصادية الدولية، وضرورة تزويدها بموارد إضافية لتمكينها من بلوغ تلك الأهداف،

وإذ تلاحظ المشاكل الشديدة الصعوبة التي تواجهها البلدان الجزرية النامية من جراء الأحوال الاقتصادية غير المواتية والظروف الخاصة المذكورة في تقرير الأمين العام[٢] المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وأن الجهود التي تبذلها مدغشقر، وهي من البلدان الجزرية النامية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعيقها الآثار السلبية للأعاصير والفيضانات وحالات الجفاف التي تجتاح هذا البلد بصورة منتظمة وأن تنفيذ برامج التعمير والإنعاش يستلزم تقديم مساعدات كبيرة تتجاوز الإمكانات الحقيقية لذلك البلد،

وإذ يقلقها الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث على البيئة وآثارها السلبية على الاقتصاد،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،

وقد استمعت في دورتها السابعة والأربعين إلى بيانات الدول الأعضاء بشأن الحالة السائدة في هذه البلدان في الوقت الراهن،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على ما قدمته أو ما أعلنته من مساعدة إلى هذه البلدان؛

٢ - تلاحظ الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها ومن أجل تخفيف حدة الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية؛

٣ - تؤكد من جديد على ضرورة وفاء جميع الحكومات والمنظمات الدولية بالالتزامات التي أخذتها على نفسها ضمن إطار الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ

---

(٢) A/47/414 و Add.1.

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٤]، والتزام كرتاخينا[٥]، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٦]، وجدول أعمال القرن ٢١[٧]؛

٤ - تلاحظ مع القلق أن المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان لم تكن في مستوى احتياجاتها وأنه لا تزال هناك حاجة إلى تقديم مساعدة إضافية؛

٥ - تناشد الدول والمؤسسات المالية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمؤسسات الخيرية الاستجابة بسخاء وبصورة عاجلة لاحتياجات تلك البلدان والإبقاء على مساعداتها وزيادتها من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية لتلك البلدان في مجالات التعمير والإنعاش الاقتصادي والتنمية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها المختصة وعملا بقرار الجمعية العامة ٤٥/ ٢٣٠ المتعلق بالبرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية، اتخاذ التدابير اللازمة وتعبئة الموارد الضرورية من أجل تقديم المساعدة فيما يتعلق بجميع الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث التي حلت بتلك البلدان من أجل:

(أ) تلبية احتياجاتها في مجال التعمير بسبب الكوارث التي حدثت بالفعل؛

(ب) تنفيذ برامج اتقاء الكوارث للحد من آثار تلك الكوارث مستقبلا، مع مراعاة إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦؛

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٤) القرار ٤٦/ ١٥١، المرفق، الفرع الثاني.

(٥) TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن:

(أ) تحديد الأولويات لعمل المجتمع الدولي في هذه البلدان؛

(ب) تقييم المساعدة التي تلقتها هذه البلدان فعلا؛

(ج) تقييم الاحتياجات التي لم تتم تغطيتها بعد والمقترحات العملية لتلبيتها بشكل فعّال.

الجلسة العامة ٩٢
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢